

تأثير المتغيرات الاقتصادية على السياسة الائتمانية للبنوك التجارية الجزائرية دراسة قياسية للفترة (1989-2009)

أ. محمد عبادي
كلية العلوم الاقتصادية
abadi_mohamed2@yahoo.fr
جامعة المسيلة

ملخص:

هدفت الدراسة إلى اختبار هدفت الدراسة إلى تحديد مدى تأثير كل من حجم الودائع، سعر الفائدة الحقيقي، عدد السكان، والسياسة الائتمانية للبنوك التجارية الجزائرية ممثلة بحجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبلها، باستخدام بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1989 إلى 2009. قامت الدراسة باختبار إستقرارية معالم النموذج واختبار سكون السلاسل الزمنية بتطبيق اختبار ديكي فولر الموسع، وتحديد فترات التباطؤ المناسبة للتحليل القياسي للنموذج. ومن ثم اختبار العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات بطريقة جوهانسن للتكامل المشترك ونموذج متجه تصحيح الخطأ.

أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود تكامل مشترك بين حجم التسهيلات الائتمانية ومتغيرات الدراسة المستقلة. كما تبين أن تأثير حجم الودائع كان سلبيا وبدلالة إحصائية على السياسة الائتمانية للبنوك في حين كان تأثير كل من سعر الفائدة الحقيقي على الإفراض وحجم السكان إيجابيا ومعنويا. وقد دل اختبار متجه تصحيح الخطأ على عدم وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، حيث كان معامل حد الخطأ سالب وغير معنوي إحصائياً.

Abstract:

the extent of the impact of size of deposits, the real interest rate, population on the credit policy of commercial banks of Algeria represented by the size of credit facilities. The study Used annual data for the period from 1989 to 2009.

For Analysis Purposes, The study tested the stationary of time series applying Augmented Dickey Fuller test, Stability test for the model, lag length selection test, Johansen's Co-Integration test, vector error correction model. The Co-integration test suggested that there is a common integration between the independent variables and Credit Facilities, where The study find a negative statistically significant influence of Deposits on the credit policy, while the effect of the real interest rate and the population is positive with statistically significant.

The vector error correction model indicated that there isn't a causal long-run relationship between the independent variables and the dependent variable, where the error correction term was negative and statistically insignificant.

مقدمة

يعتبر التمويل عنصرا أساسيا في التكوين الرأسمالي للدول النامية عموما، وتعتمد عملية التمويل بدرجة أساسية على السياسات المستخدمة لتعبئته وتوجيهه نحو مجالات التنمية الاقتصادية. وتشكل البنوك والمؤسسات المالية لبنة أساسية وهامة في عملية التمويل، إذ أن للقطاع المصرفي دورا كبيرا لا يمكن تجاهله في عملية التطور الاقتصادي، ذلك أنه يعتبر أهم المداخل التي تمارس الدولة من خلالها سياستها الاقتصادية، لاسيما في ظل الاقتصاديات التي تركز على التمويل المصرفي، والتي تعرف باقتصاديات الاستدانة كالجزائر.

ويعتبر تطور القطاع المصرفي مؤشرا رئيسيا على حيوية الوضع الاقتصادي. ويتجلى دور البنوك في قطاع الأعمال بوضوح من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية متعددة ومتنوعة تساعد كثيرا في تنشيط العمليات الاقتصادية والمالية والتجارية. غير أن الدور الحقيقي للبنوك التجارية يقاس بمدى أدائها لوظيفتها الرئيسية المتمثلة في الوساطة المالية، أي قبول الودائع ومنح القروض، والتي تتحدد في إطار السياسة الائتمانية للبنك.

و بالموازاة مع ذلك كان لزاما على البنك التجاري المحافظة على التوازن بين سياسة الإقراض والاقتراض للحفاظ على سيولة مستمرة. هذا التوازن الذي يصعب توفيره، نظرا لوجود مخاطر عدم السداد، والتي يفترض التحكم فيها في كل مرحلة من مراحل العملية الائتمانية. فمشكلة القروض المتعثرة مثلا تواجه كل البنوك، ولو بدرجات مختلفة.

وكل هذا تقابله حقيقة مفادها أن كل الدول تضع قيودا على النشاط الائتماني للبنوك التجارية بغرض الحد من نطاق حريتها في خلق الائتمان، حيث أن إتباع سياسة ائتمانية غير متناسقة مع أهداف السياسة الاقتصادية العامة قد تعرقل سياسة

التنمية، خاصة من خلال الضغوط التضخمية أو الانكماشية التي قد تحدثها، وهو ما يؤثر سلبا على تلك الأهداف.

ومن هنا يظهر تأثير السياسة النقدية على السياسة الائتمانية. ويختلف هذا التأثير بدرجات متفاوتة، من دولة إلى أخرى ومن زمن إلى آخر، في قدرة السلطات النقدية على التحكم في الائتمان من خلال مختلف الأدوات المتضمنة في السياسة النقدية (الكمية منها والنوعية).

وبناء على الأهمية المعطاة لنشاط الجهاز المالي والبنكي برزت ضرورة التعرف على أهم جواهر نشاطه المتمثل في منح التسهيلات الائتمانية، والسياسة التي تحكم هذا النشاط، وعليه يمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالسؤال التالي:

هل هناك علاقة سببية بين المتغيرات (حجم الودائع الاجمالي، سعر الفائدة الحقيقي، عدد السكان) والسياسة الائتمانية للبنوك الجزائرية للفترة (1989-2009)؟

ولذلك فقد قامت الدراسة باختبار تأثير مجموعة من المتغيرات الاقتصادية معبرة عن محددات السياسة الائتمانية للبنوك، حيث تجدر الإشارة إلى أن الدراسة اقتصرت على اختبار تأثير ثلاث متغيرات اقتصادية دون التطرق إلى محددات خاصة بخصائص كل البنوك الجزائرية كل على حدة، نظرا لعدم توفر بيانات بهذا الخصوص. ولتحقيق ذلك فقد تناول الجزء الأول للدراسة الإطار النظري، في حين يتكون المتبقي من هذه الدراسة من أربعة أجزاء، يتضمن الجزء الثاني وصف لبيانات ومنهجية الدراسة، ويعرض الجزء الثالث النتائج التي تم التوصل إليها. ويتضمن الجزء الأخير الخاتمة وبعض التوصيات.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معالجتها لموضوع ذو أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري، من خلال الدور المهم الذي تتميز به البنوك التجارية الجزائرية في تمويل الاستثمارات ودفع عجلة النمو. كما تكمن أهمية الدراسة في الفترة الزمنية، التي تميزت

بلجوء السلطات العمومية في الجزائر في إطار مسعى تفعيل سوق التمويل عموما، وسوق البنوك خصوصا، إلى إجراءات إصلاحية هامة في القطاع المالي والمصرفي، آخذة في الاعتبار التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد الوطني والدولي على حد سواء. والهدف الأساسي من وراء ذلك هو تطوير فعالية البنوك وتكييفها مع الواقع الاقتصادي الجديد. فبعد صدور قانون النقد والقرض عرفت تلك المرحلة بعض التحولات، على الأقل من الجانب التنظيمي والتشريعي، حيث أصبح بنك الجزائر يفرض صرامة أكبر، إما في مجال تمويل الإنفاق العمومي (تمويل عجز الخزينة العمومية)، أو في مجال إعادة تمويل البنوك التجارية بالسيولة، وكذا في تطبيق قواعد الحذر، وبالتالي التشديد في الرقابة المصرفية، حرصا منه على تسيير الائتمان بضوابط تقلص من تأثير حجم القروض الممنوحة على معدلات التضخم.

كما تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة لعدم وجود دراسات قياسية منهجية - على حد علم الباحث - مطبق على الجزائر حول الموضوع.

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى:

- 1- تتبع تطور حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية للفترة (1989-2009).
- 2- تحليل وتحديد طبيعة تأثير المتغيرات الاقتصادية ممثلة في كل من حجم الودائع الإجمالية، سعر الفائدة الحقيقي على الاقراض، عدد السكان على السياسة الائتمانية للبنوك التجارية الجزائرية ممثلة بحجم التسهيلات الائتمانية.
- 3- الوصول إلى نموذج قياسي يعبر عن محددات السياسة الائتمانية للبنوك التجارية الجزائرية.
- 4- إلقاء الضوء على بعض الجوانب البحثية ذات الصلة.

منهجية الدراسة:

تستخدم الدراسة بيانات سنوية للفترة (1989-2009) لكل من المتغيرات المستقلة محل الدراسة (حجم الودائع الإجمالي، سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض، حجم السكان) والمتغير التابع الممثل بحجم التسهيلات الائتمانية. وصولاً لأهداف الدراسة سيتم اعتماد أسلوبين من أساليب البحث العلمي هما:

الأسلوب النظري والوصفي: وهو الأسلوب الذي يستند إلى تحليل وتوظيف الإطار النظري كمقدمة لتحليل نتائج الدولة، ولتغطية هذا الجانب تمّ الرجوع إلى الكتب والمراجع والدوريات والمقالات الأجنبية التي لها صلة بالموضوع.

أسلوب التحليل القياسي: يعتمد الأسلوب على تقدير نموذج قياسي باستخدام فوصات السببية ضمن إطار نموذج متجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model) لدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة السياسة الائتمانية باستخدام البرنامج القياسي E-views حيث تمّ تحليل العلاقة طويلة الأجل بمعادلات التكامل المشترك.

الإطار النظري

1- تعريف السياسة الائتمانية، أهدافها ومتطلباتها:

تعرف السياسة الائتمانية بأنها: الإطار العام الذي يضم مجموعة المبادئ والقواعد التي تنظم عملية دراسة قرار ومنح ومتابعة التسهيلات الائتمانية، وتحديد مجالات النشاط التي يمكن إقراضها وما يتصل بها من سقف ائتمانية وعناصر تكلفة وحدود زمنية لا يجب أن تتعداها، والشروط المتعين استيفائها لكل نوع من أنواع التسهيلات¹. أما الائتمان المصرفي فهو عبارة عن "عملية بمقتضاها يرتضي البنك

1 محسن أحمد الخضيرى، الائتمان المصرفي: منهج متكامل في التحليل والبحث الائتماني، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (1997)، ص. 110.

مقابل فائدة أو عمولة معينة، أن يمنح عميلاً بناءً على طلبه سواء حالاً، أو بعد وقت بعيد، تسهيلات في صورة أموال نقدية أو صورة أخرى، وذلك لتغطية العجز في السيولة لتمكينه من مواصلة نشاطه، أو إقراض العميل لأغراض استثمارية، أو تكون تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير.¹

وبسبب الانتشار الواسع للائتمان في المجتمعات الحديثة، فقد ظهرت له تعريفات ومعان متعددة تستنبط من استعمالته المختلفة، فيعرف بأنه "مقياس لقابلية الفرد أو الحكومة للحصول على القيم الحالية (نقوداً أو بضائع أو خدمات) مقابل تأجيل الدفع (النقدي عادة) إلى وقت محدد في المستقبل".² إن الهدف الرئيسي من وضع السياسة الائتمانية للمصرف التجاري، هو إيجاد إطار عام وعوامل محددة يسترشد بها مسئولو الائتمان عند اتخاذهم للقرارات الخاصة بمنح التسهيلات الائتمانية أو عدم منحها، بالإضافة إلى كونها أداة تساعد الإدارة في تحديد وتخطيط أهدافها وفي الرقابة عليها، حيث أن وجود مثل هذه العوامل يشكل ضماناً لوحدية العمل في البنك، وأن غيابها يؤدي إلى اختلاف في أسس اتخاذ القرارات.³

وعليه فقد تعددت أهداف وضع سياسة ائتمانية للبنك، ويمكن تصور أهم هذه

الأهداف فيما يأتي:⁴

- 1 - فايق جبر حسن النجار، التحليل الائتماني: مدخل إتخاذ القرارات، (عمان: مطبعة بنك الإسكان، 1999)، ص. 71.
- 2 - فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الثالثة، (عمان: دار وائل للنشر، 2006)، ص. 123.
- 3 مفلح عقل، "السياسة الائتمانية للمصرف التجاري"، نشرة مجلة البنوك في الأردن، مجلد 2، عدد 3، (1984)، ص. 75.
- 4 الخضير، مرجع سابق، ص. 115.

1. منع التضارب في اتخاذ القرارات داخل البنك، وإيجاد قدر من وحدة الفكر والتنسيق والفهم المشترك بين البنك وعملائه.
 2. ترشيد القرار الائتماني بالبنك، بتحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها، والمجالات التي لا يجب التوظيف فيها، ومن ثم المحافظة على سلامة الائتمان الممنوح، وحسن استخدام أموال عملاء البنك المودعين.
 3. ضمان عائد مناسب للمصرف عن طريق التقليل من الخسائر وزيادة الأرباح، ومن ثم المحافظة على استمراره في تأدية رسالته وتوسيع نطاقها ودعمها باحتياطات تتراكم تقوي من سلامة ومثانة المركز المالي والسوقي للمصرف.
 4. التوافق مع الاتجاه العام لراسم السياسة الاقتصادية القومية وإحداث الانسجام بين البنك وبين الدولة من حيث تبنى البنك للأولويات التي حددتها الدولة في خطط التنمية الاقتصادية، وتوظيف جانب من موارده فيها.
 5. التوافق العام مع اعتبارات حماية البيئة من التلوث وحماية المجتمع من الانحرافات الخلقية في عدم إقراض أي مشروعات يكون من شأنها تهديد المجتمع في هذا المجال.
- وتتطلب السياسة الائتمانية للمصارف جملة من الأسس والضوابط التي تتطلبها عمليات منح القروض والتسهيلات للأفراد والأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية المختلفة والتي تمكن البنك من تحديد مصادر تسديد هذه التسهيلات، ومعرفة قدرته على تحمل الخسائر التي قد تنتج عن عدم سداد تلك التسهيلات . وهو ما يتطلب مراعاة ما يلي¹:

1- السياسة الائتمانية والائتمان المصرفي في ليبيا

<http://www.cbl.gov.ly/pdf/048fblnLhLLtmKccXTg.pdf>

1. ألا تتعارض السياسة الائتمانية للبنك مع التشريعات النافذة، ومع السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وأن تكون متنسقة مع أهداف البنك.
2. ألا يكون للتمويل أغراض غير مشروعة مثل المضاربة بالعقارات والأسهم والعملالات الأجنبية، أو تمويل عمليات غسل الأموال، أو تسديد التزامات مالية للزبون لدى مصارف أخرى ... وما في حكمها.
3. وضع نصوص وشروط واضحة في اتفاقات وعقود منح التسهيلات المبرمة مع الجهة المقترضة والالتزام بها.
4. ألا تتم دراسة طلب منح الائتمان إلا بعد الإيفاء بالشروط واستكمال المستندات اللازمة، وفقا لمراحل العملية الائتمانية والاجراءات المعتمدة في منح الائتمان والتعليقات الصادرة تنفيذاً للسياسة الائتمانية للبنك.

2- لمحة عن تطور الجهاز المصرفي وإصلاحاته:

في إطار مسعى تفعيل سوق التمويل عموماً، وسوق البنوك خصوصاً، عمدت السلطات العمومية في الجزائر إلى إجراءات إصلاحية هامة تخص الاقتصاد عموماً وإجراءات تخص القطاع المالي والمصرفي خاصة، فقد مر المسار التنموي في الجزائر بمرحلتين شهدتا الكثير من المحاولات الإصلاحية :

المرحلة الأولى: (من 1989 إلى 2000): تميزت هذه المرحلة بالانتقال من تنظيم اقتصادي مخطط إلى تنظيم اقتصادي آخر خاضع لقوى السوق، كما عرفت الجزائر خلال هذه الفترة عدة إصلاحات جوهرية ولجأت إلى المؤسسات المالية الدولية بهدف

تحقيق الاستقرار الاقتصادي. تميزت باتفاقيات الاستعداد الائتماني بين 1989 و 1994 مع البنك الدولي.¹

المرحلة الثانية: (بعد سنة 2000) والتي شهدت بداية خروج الجزائر من الأزمة الأمنية التي عصفت بها خلال التسعينات، وشهدت مواصلة الإصلاحات واستكمال الانتقال إلى اقتصاد السوق. شهدت فيها الجزائر ما يعرف ببرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)² الذي يتمحور حول المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية وأخرى، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل والمنشآت، تحسين المستوى المعيشي، التنمية المحلية ولتنمية الموارد البشرية³، بالإضافة إلى برنامج دعم النمو الاقتصادي سنة 2005 تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن.

وقد شهد الجهاز المصرفي الجزائري العديد من الإصلاحات تمثل أهمها في الإصلاح الذي مس وغير كثيراً من عمله و توجهه للتكيف مع الإصلاحات الاقتصادية الجديدة وهو ما تضمنه القانون رقم 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض⁴، وهو من القوانين التشريعية الأساسية التي شملت كل

1 حميد بوزيدة، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح في الفترة 1992-2004، أطروحة دكتوراه، (الجزائر: 2006)، ص. 73.

2 -Services du chef du gouvernement, **Le plan de la relance économique 2001-2004**, les composantes du programme.

3 المرجع نفسه، ص. 77.

4 قانون 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض.

المسائل المتعلقة بالنقد والقرض سواء تعلق الأمر بالشكل القانوني للبنوك، أنشطة البنوك، مراقبة البنوك، ومعايير التسيير... الخ.¹

ويتضمن القانون ثلاثة مستويات من السلطة لتنظيم الوظيفة المصرفية، مجلس النقد والقرض الذي يتمتع بأوسع صلاحيات لإدارة شؤون البنك المركزي وإصدار أنظمة مصرفية تتعلق بعدة أمور منها إصدار النقود وأسس وشروط عمليات البنوك والمؤسسات المالية وخاصة تغطية و توزيع المخاطر والسيولة والملاءة إلى غير ذلك. بنك الجزائر، حدد هذا القانون مديرية البنك المركزي التي تتكون من محافظ وثلاثة نواب، حيث يتمتع البنك المركزي بعدة صلاحيات منها إصدار الأوراق النقدية وتسيير احتياطات الذهب والعملات الأجنبية ويمكنه استخدام أدوات السياسة النقدية كإعادة الخصم، السوق النقدية.. الخ.² واللجنة المصرفية، بهدف مراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية ولمعاقبة المخالفات المثبتة.

إن أثر قانون النقد والقرض على الجهاز المصرفي الجزائري يظهر في تكييف وضعية البنوك العمومية مع هذا القانون، وذلك لإكمال الشروط للحصول على اعتماد من بنك الجزائر ومن بين هذه الشروط: الحد الأدنى لرأس المال الاجتماعي الذي يجب أن توفره البنوك. كما برزت مؤسسات بنكية ومالية جديدة عديدة منها بنك الخليفة، البنك العربي، بنك الريان وصندوق الترقية العقارية وإشياء الصندوق الوطني للسكن وإنشاء شركة التمويل الرهن العقاري... الخ

1 ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، (الجزائر: دار الفكر، 1993)، ص. 22.
2 محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية، (الجزائر: مطبعة حلب، 1993)، ص. 33.

ومن الناحية الائتمانية فبعد صدور قانون النقد والقرض عرفت عملية منح الائتمان بعض التحولات، على الأقل من الجانب التنظيمي والتشريعي، حيث أصبح بنك الجزائر يفرض صرامة أكبر، إما في مجال تمويل الإنفاق العمومي (تمويل عجز الخزينة العمومية)، أو في مجال إعادة تمويل البنوك التجارية بالسيولة، وكذا في تطبيق قواعد الحذر، وبالتالي التشديد في الرقابة المصرفية، حرصاً منه على تسيير الائتمان بضوابط تقلص من تأثير حجم القروض الممنوحة على معدلات التضخم.

العوامل الاقتصادية المؤثرة على السياسة الائتمانية للبنوك التجارية:

تتأثر السياسة الائتمانية للبنوك التجارية ممثلة بصافي الائتمان المحلي (الذي يعرفه البنك المركزي على أنه مجموع صافي الائتمان المقدم إلى القطاع العام غير المالي، والائتمان الموجه إلى القطاع الخاص، والحسابات الأخرى¹) بعدة عوامل اقتصادية نذكر منها ما قامت الدراسة باختبار درجة تأثيره كما يلي:

1. حجم الودائع الإجمالي (Deposit): يعتبر مؤشر الودائع أحد أهم المؤشرات التي تعكس تطور الجهاز المصرفي، كما يعكس هذا المؤشر قدرة وفاعلية البنوك في جذب الودائع.

2. سعر الفائدة الحقيقي على الاقراض (Real Interest Rate): سعر الفائدة الحقيقي هو سعر فائدة القرض الذي يتم تعديله بسبب التضخم كما يقيسه معامل انكماش الناتج المحلي². حيث تتأثر البنوك الجزائرية في إطار عملية منح الائتمان بكلفته من خلال أداة سعر الفائدة على الاقراض، حيث تُستخدم كأداة من البنوك التجارية في إطار ضوابط السياسة النقدية للحد أو الرفع من حجم الائتمان. ويرتبط إيجاباً مع الائتمان.³

1- موقع البنك الدولي www.worldbank.org

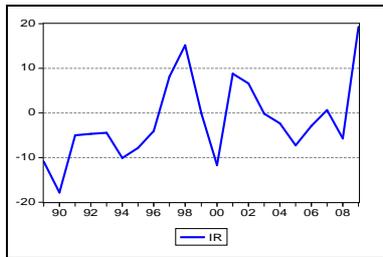
2 - المصدر نفسه.

3- عادل قائد فارح العامري، أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن، رسالة ماجستير، (الأردن: 2003)، ص. 100.

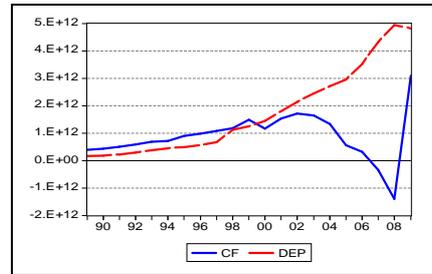
3. عدد السكان (Population) : يمثل مستوى الطلب الكلي على الائتمان المحلي، ويرتبط ايجابا بالائتمان.¹

ويبين الشكل رقم (1) تطور حجم التسهيلات الائتمانية وحجم الودائع المصرفية، والشكل رقم (2) تطور سعر الفائدة الحقيقي على القراض للفترة (1989-2009)

شكل رقم (2)
تطور سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض للفترة
(1989-2009)



شكل رقم (1)
تطور حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة
إجمالي الودائع للفترة (1989-2009)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على احصاءات البنك المركزي الجزائري
يظهر من الشكل رقم (1) والشكل رقم (2) ان حجم التسهيلات الائتمانية للبنوك الجزائرية يفوق حجم الودائع المصرفية خلال الفتر (1989-1999) حيث تميزت هذه الفترة بنمو إقتصادي ضعيف بالاضافة الى تردي الأوضاع السياسية والأمنية في الجزائر حيث أن البنوك في تلك الفترة لم تكن الحل الأنسب لتوجيه المدخرات إليها، وتتاسب هذا النمط للتسهيلات الائتمانية مع تذبذب أسعار الفائدة على القروض، الذي ظل سالبا إلى غاية سنة 1997 نظرا لارتفاع معدلات التضخم في الجزائر لهذه الفترة

1 - عامر العتوم، دور الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية للحالة الأردنية للفترة 1985-2000، رسالة ماجستير، (الأردن: 2002)، ص. 85.

أين بلغ أقصاها سنة 1995 بمعدل تضخم 29.8% (مقاسا بالانكماش في الناتج المحلي الاجمالي) ثم بدأ معدل التضخم في الانخفاض نتيجة الاصلاحات الاقتصادية، حيث بلغ سنة 1996 وسنة 1997 معدل 18.7% و 5.7% على التوالي. في حين اتجه حجم الودائع إلى الارتفاع المتواصل في الفترة (2000 - 2009) تزامنا مع الانخفاض المتواصل كذلك لحجم التسهيلات الائتمانية لنفس الفترة ما عدا سنة 2009 التي شهدت ارتفاعا كبيرا. وفيما يخص أسعار الفائدة في هذه الفترة فقد استمرت كذلك على نفس النمط من التذبذب مع الارتفاع سنة 2009.

بيانات ومنهجية الدراسة

تستخدم هذه الدراسة بيانات سنوية حول متغيرات اقتصادية للفترة (1989-2009) منشورة في النشرات السنوية والتقارير التي يصدرها البنك المركزي الجزائري ومنشورات الديوان الوطني للإحصاء، بالإضافة إلى الإحصاءات السنوية الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة أهمها البنك الدولي. وقد تنوعت وتعددت مصادر استقاء البيانات الإحصائية بغية تحري الدقة والتأكد من مصداقيتها، حيث تم مقارنتها في أكثر من مصدر لتفادي ما قد يشوب هذه البيانات من أخطاء. وهي بذلك تمتاز على الدراسات السابقة المطبقة على الجزائر بكونها-على حد علم الباحث- أول دراسة تستخدم نمودجا قياسيا لتقدير المتغيرات التي تؤثر على السايسة الائتمانية وكذا قياس حجم هذا التأثير.

تم الاعتماد في صياغة نموذج الدراسة على نظرية الأرصدة القابلة للاقراض والتي توضح أن حجم التسهيلات الائتمانية يعتمد على مدى توفر الأموال القابلة للاقراض (عرض الأموال) Credit Supply وعلى (مقدار الطلب) على تلك الأموال Credit Demand¹.

1 - المرجع نفسه، ص. 88.

ومن أهم العوامل المحددة للسياسة الائتمانية التي قامت الدراسة باختبارها، ما تم صياغتها في النموذج رقم (1) التالي:

$$CF = \alpha + \beta_1 Dep + \beta_2 IR + \beta_3 Pop \quad 1, \dots$$

حيث يمثل: CF : يمثل حجم التسهيلات الائتمانية، تم تقديرها كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

α : يمثل الحد الثابت للنموذج، $\beta_1, \beta_2, \beta_3$: معلمات النموذج

Dep : حجم الودائع الإجمالي، تم تقديرها كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

Pop : حجم السكان، ويعبر عن حجم الطلب على التسهيلات الائتمانية، تم تقديرها باللوغاريتم الطبيعي لعدد السكان.

IR : سعر الفائدة الحقيقي على الاقراض

حيث ستتم معالجة البيانات باستخدام برنامج الاقتصاد القياسي E-views للحصول على نتائج دقيقة.

نتائج الدراسة

1- الاختبارات الأولية لبيانات الدراسة:

1-1- اختبار الإستقرارية (السكون، جذر الوحدة) (Stationary, Unit Root Test):

من المشاكل الإحصائية التي يمكن أن تواجه الباحث مشكلة عدم استقرار البيانات، وبمعنى آخر أن الوسط الحسابي، والتباين يتغيران عبر الزمن، وكون معظم البيانات الاقتصادية تعاني من هذه المشكلة، فإن الإنحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلسلة عند مستوياتها، غالبا ما يكون إنحدار زائف، بالرغم من احتمالية الحصول على قيمة عالية لمعامل التحديد R^2 . ويعود ذلك إلى وجود عامل الاتجاه (Trend) في البيانات الزمنية (أي تغير منتظم في مستوى السلسلة الزمنية في اتجاه محدد)، والذي يعكس ظروفًا معينة تؤثر على جميع المتغيرات، إما في نفس الاتجاه،

أو في اتجاهات متعاكسة¹. ولتجنب الوقوع في مشكلة الانحدار الزائف فإنه من الضروري إجراء اختبار الإستقرارية (Stationary)، وهوما يعرف باختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)، وبالرغم من تعدد اختبارات جذر الوحدة، فإن الدراسة استخدمت طريقة اختبار ديكي-فولر الموسع (Augmented Dickey and Fuller) (ADF)، الذي يعدان الأكثر شيوعاً واستخداماً في أغلب الدراسات المعاصرة، ويعتمد اختبار ديكي-فولر الموسع على تقدير الانحدار التالي²:

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^m \delta \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad (2)$$

حيث تعبر Y_t عن متغيرات الدراسة في السنة t ، T المتجه الزمني، ε_t حد الخطأ، وتشير m إلى عدد فترات التباطؤ الكافية لإلغاء الارتباط لحد الخطأ. وتعد السلسلة الزمنية مستقرة، إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية (t) بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الجدولية لإحصائية (t) ، وعندها يتم رفض الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم استقرار السلسلة $(H_0: \beta=0)$ ، أما إذا كان العكس من ذلك فتكون السلسلة غير مستقرة، ولتحديد متى تصل السلسلة إلى وضع الاستقرار، فإن الاختبار يعاد ولكن بعد أخذ الفرق الأول للسلسلة، فإذا استقرت السلسلة فإن هذا يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى، وإذا لم تستقر تعاد العملية مع الفرق الثاني حتى تصل السلسلة إلى وضع الاستقرار. ويشير الجدول رقم (1) إلى نتائج اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) لاستقرار البيانات، حيث تم الاختبار باستخدام القاطع (Intercept) والقاطع والاتجاه (Trend and Intercept).

1 - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1998)، ص 611.
2 - كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف الزبيدي، القياس الاقتصادي النظرية والتحليل، الطبعة الأولى (الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2011)، ص 270.

جدول رقم (1)
نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع للاستقرارية

قيمة (T)	نوع الاختبار	قاطع فقط	قاطع واتجاه عام
(CF) حجم التسهيلات الائتمانية			
المحسوبة		-2.8994***	-2.5867
الدرجة		-2.6552	-3.2856
(Dep) حجم الودائع الإجمالية			
المحسوبة		-4.8317*	-4.7070*
الدرجة		-3.8572	-4.5743
(IR) سعر الفائدة الحقيقي على الاقراض			
المحسوبة		-4.2622*	-3.9644**
الدرجة		-3.8574	-3.6908
(log(pop)) حجم السكان			
المحسوبة		-6.1048*	-5.5190*
الدرجة		-3.9591	-4.7284

1- إن فرضية العدم (H_0) تتمثل في أن المتغير يحتوي على جذر الوحدة، بمعنى أن المتغير غير مستقر.

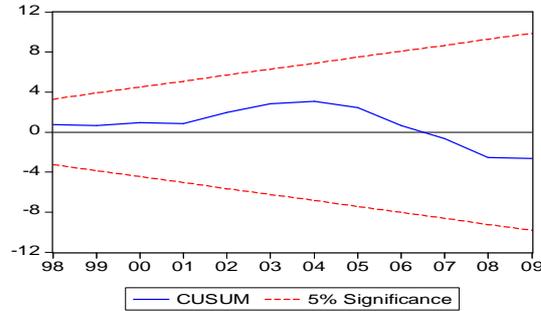
2- *، **، *** تعني رفض فرضية العدم عند مستوى دلالة 1%، 5%، 10% على الترتيب

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews عند أخذ الفرق الأول استقرت كل المتغيرات وهذا عند مستوى معنوية 1% ما عدا متغير التسهيلات الائتمانية الذي استقر عند مستوى معنوية 10% وهذا باستخدام القاطع، وبذلك تكون درجة ترتيب التكامل لها (Integration Order) هي (1).

1-2- اختبار استقرارية معالم النموذج: (Stability Test)

من الضروري التأكد من عدم وجود تغيير هيكلي (Structural change) في بيانات النموذج خلال فترة الدراسة، وذلك بالاعتماد على إجراء اختبار استقرارية معالم النموذج (Stability Test)، حيث يقصد بالاستقرارية هنا عدم وجود قفزات مفاجئة في البيانات مع مرور الزمن، في هذا المجال سيتم الاستعانة باختبار Cusum Test (Cumulative Sum Test)، نتائجه موضحة في الشكل الآتي:

الشكل رقم (3) اختبار استقرار معالم النموذج



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات E-Views

نلاحظ من خلال الشكل (3)، أن منحني البواقي يقع ما بين خطي الإنحراف المعياري من بداية الفترة إلى نهايتها، مما يثبت صحة وجود استقرار معالم النموذج، وبالتالي سيتم الاعتماد على الفترة كاملة في الاختبارات المولية دون الحاجة إلى تجزئتها.

3-1 - تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (Selection the lag length):

من أهم متطلبات إجراء اختبار جوهانسن للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، هو تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني المناسبة (Lag Length)، لأن النتائج المستخرجة حساسة وبشكل كبير لعدد فترات التباطؤ اللازمة لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ. ومن أجل تحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني المناسبة، فقد تم استخدام اختبار (VAR Lag Order Selection Criteria)، وفقاً لمعيار أكايك (Akaike) وشوارتز (Schwartz)، معيار هانان-كوين (HQ)، وكذلك معيار خطأ التنبؤ النهائي (FPE)، وتختار هذه المؤشرات الفترة التي تكون فيها أقل قيم لهذه المؤشرات، بالإضافة إلى معيار الاختبار المعدل لنسبة الإمكان (LR) الذي يختبر فرضية أن معاملات فترات التباطؤ الزمني مجتمعة غير مفسرة إحصائياً باستخدام توزيع (χ^2) انطلاقاً من أكبر عدد فترات إبطاء زمني ويتوقف عند الفترة التي تكون معالمها

مفسرة. وعند إجراء هذه الاختبارات على البيانات السنوية للنموذج، تم الوصول إلى أقل قيم عند فترات تباطؤ زمني=1، فتم اعتبارها فترة التباطؤ الملائمة للنموذج، ويظهر ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (2)

تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag عدد فترات التباطؤ
18.47	18.63	18.43	1191.60	NA	-180.34	0
11.82*	12.62*	11.63*	1.376*	126.10*	-96.27	1

(* تدل على عدد فترات التباطؤ الزمني التي اختارها المعيار.

LR: تعني نسبة الإمكان. FPE: تعني معيار خطأ التنبؤ النهائي.

AIC: تعني معيار أكايك. SC: تعني معيار شوارتز.

HQ: تعني معيار هانان - كوين. 0، 1: تعني عدد فترات التباطؤ الزمني.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews

2- اختبارات نموذج الدراسة:

2-1 اختبار التكامل المشترك Co-integration Test

بعد إنهاء الاختبارات الأولية تأتي الخطوة التالية المتمثلة في إجراء اختبار التكامل المشترك، حيث يقوم مفهوم التكامل المشترك على أنه إذا كانت متغيرات النموذج غير مستقرة عند المستوى (Non Stationary)، ولكنها مستقرة عند الفرق الأول أي متكاملة من الدرجة الأولى، وأمكن توليد مزيج خطي من هذه المتغيرات يتصف بالإستقرارية، أي متكامل من الدرجة الصفرية، فإنه في هذه الحالة تصبح المتغيرات متكاملة، وبالتالي يمكن استخدام مستوى المتغيرات في الإنحدار، ولا يكون الإنحدار في هذه الحالة زائفاً، وذلك لتلافي ضياع معلومات المدى الطويل الكامنة في مستوى المتغيرات فيما لو تم استخدام الفرق الأول للمتغيرات.

وفي هذه الدراسة سيتم استخدام منهجية جوهانسن (Johansen, 1988)، حيث أن المتغيرات المستخدمة في الدراسة يجب أن تكون بنفس درجة التكامل، وأن يكون هناك تكامل مشترك بين المتغيرات حتى نتمكن من استخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ على النموذج المراد فحصه.

ومن أجل تحديد عدد المتجهات سيتم استخدام دالة الإمكانات العظمى Likelihood Ratio Test (LR) التي تعالج كل المتغيرات في النموذج كمتغيرات داخلية، باختبارين هما اختبار الأثر Trace Test (λ_{trace})، وتنص فيها الفرضية العدمية أن عدد متجهات التكامل المشترك أكبر أو يساوي (r) والذي يصاغ كالتالي:

$$\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^n \log(\hat{\lambda}_i) \quad (3)$$

واختبار القيم المميزة العظمى Maximum Eigenvalues Test (λ_{max}) وفيه يتم اختبار فرضية العدم بأن عدد متجهات التكامل المشترك تساوي (r)¹.

$$\lambda_{max} = -T \log(1 - \hat{\lambda}_i) \quad (4)$$

ولتحديد أيّ من هذه المتجهات تمثل علاقة تكامل مشترك نختار المتجهات التكاملية التي تقابل أعلى قيمة إيجن Eigen value وإذا كانت النتائج مختلفة نأخذ بنتائج الاختبار الثاني للقيم العظمى لأنه أقوى من اختبار الأثر.

ومن أهم اختبارات التكامل المشترك هو اختبار جوهانسن للتكامل المشترك (Johansen Co-integration Test)، الذي يستخدم طريقة الإمكانية العظمى ذات المعلومات الكاملة (Full Information Maximum Likelihood) (FIML)، حيث إذا

1 - خالد بن حمد بن عبد الله القدير: تأثير الائتمان المصرفي لتمويل الواردات على الواردات في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2005، 21 (2)، ص 213.

كانت نسبة الإمكانية (Likelihood Ratio) أكبر من القيمة الحرجة، نرفض الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ونقبل الفرضية البديلة التي تفترض وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات (بمعنى أن هناك علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات). وبعد إجراء هذا الاختبار وذلك باستخدام فترة التباطؤ (1) كانت النتائج ممثلة في الجدول رقم (3) كالآتي:

جدول رقم (3)

نتائج اختبار التكامل المشترك

$$\Delta(CF_t) = F(\Delta(Dep_t), \Delta(IR_t), \Delta L(Pop_t))$$

2- Test of Max-Eigen		1- Test of Trace			
القيمة الحرجة عند 5% Critical Value	Max-Eigen Statistic	القيمة الحرجة عند 5% Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue القيمة الذاتية	Hypothesized فرضية العدم
27.584	38.984	47.856	72.304	0.871	None *
21.132	23.132	29.797	33.319	0.704	At most 1 *
14.265	6.380	15.495	10.187	0.285	At most 2
3.841	3.807	3.841	3.807	0.182	At most 3

(* تشير إلى رفض الفرضية الصفرية عند مستوى دلالة 5%.

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات Eviews.

اعتماداً على نتائج اختبار التكامل المشترك الموضحة في الجدول أعلاه، فإن اختبار الأثر Trace واختبار القيم العظمى Max-Eigen يشير إلى وجود متجهي تكامل، وذلك بمقارنة القيمة المحسوبة لكلا الاختبارين عند مستوى دلالة 5%، وهذا يعني صعوبة تفسير التكامل المشترك بين المتغيرات. والجدول رقم (4) يوضح طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث كانت نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك كالآتي:

جدول رقم (4)

مقدرات متجه التكامل المشترك

$\Delta(LPop)$	$\Delta(IR)$	$\Delta(Dep)$	Constant	$\Delta(CF)$	
-2.022	1.938	490.026	-8392.317	1.000	Coefficients
-0.358	-0.474	-32.981	-	-	Standard error
(14.857)*	(4.091)*	(-5.652)*	-	-	T Test

الأرقام التي بين قوسين هي قيم إحصائية t وتتم مقارنتها مع القيمة الجدولية t . (*) معنوية عند 1% = 3.365 L: تمثل اللوغاريتم الطبيعي ، Δ تمثل الفرق الأول، Constant: الثابت.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews.

ويمكن كتابة هذا المتجه في شكل معادلة توضح العلاقة التوازنية طويلة الأجل

بين المتغيرات محل الدراسة كما يلي:

$$LPop = 8329.317 - 490.026 Dep - 1.938 IR + 2.022$$

نلاحظ من خلال المعادلة أن إجمالي حجم الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي

(Dep) وسعر الفائدة الحقيقي على الإقراض (IR) لهما تأثير سلبي ومعنوي على

حجم التسهيلات الائتمانية، حيث أن زيادة معدل حجم الودائع إلى الناتج المحلي

الإجمالي بنسبة (1%) تؤدي إلى انخفاض حجم التسهيلات الائتمانية بـ (490.026%)،

وهذا ما يتعارض والنظرية الاقتصادية، ما يمكن تفسيره حسب رأي الباحث إلى احتفاظ

البنوك بالودائع كسيولة وعدم منحها كائتمان. كما أن الارتفاع في سعر الفائدة الحقيقي

على الإقراض بنسبة (1%) تؤدي إلى انخفاض حجم التسهيلات الائتمانية بنسبة

(1.938%) وهي أخفض نسبة مقارنة بتأثير المتغيرات المستقلة الأخرى. ويتوافق التأثير

السلبي لسعر الفائدة الحقيقي على الإقراض مع النظرية الاقتصادية التي تؤيد التأثير

السلبي لأسعار الفائدة العالية على القروض مما يخفض من الطلب عليها.

إن الارتفاع في حجم السكان بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة حجم التسهيلات الائتمانية إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (2.022%)، ويمكن تفسيره بأن حجم السكان يزيد من التعاملات البنكية ايداعا وطلبا.

أ- نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) Vector Error Correction Model

إن نموذج متجه تصحيح الخطأ يولي التغيرات التي تحصل في متغير ما إلى أخطاء توازنية سابقة، فهو يؤمن الربط الديناميكي بين المتغيرات قصيرة الأجل والمستويات طويلة الأجل للمتغيرات أثناء عملية التعديل (Adjustment) للوصول إلى التوازن طويل الأجل.

ولكي يتسنى لنا فهم خواص نماذج ECM، وحسب نظرية Granger أنه إذا كانت كل من Y و X متكاملين فإنه يمكن التعبير عن العلاقة بينهما من خلال النموذج الذي يمكن صياغته كالتالي:

$$\Delta Y_t = \varphi + \lambda e_{t-1} + \omega_0 \Delta X_t + E_t \quad (5)$$

حيث $t-1$ هو الخطأ الذي تم الحصول عليه من نماذج انحدار Y على X ، أي أن $e_{t-1} = Y_{t-1} - \alpha - \beta X_{t-1}$ و E هو الخطأ العشوائي في نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Term).

فإذا كانت e_{t-1} موجبة و $\Delta X_{t-1}=0$ فإن ذلك يعني أن Y_{t-1} أعلى من قيمتها التوازنية، وبالتالي فإن ΔY_t ستكون سالبة طالما كان λ سالباً وبالتالي λe_{t-1} سيكون سالباً. أما إذا كانت e_{t-1} سالبة فإن Y_{t-1} أقل من قيمتها التوازنية، وبالتالي فإن حد الخطأ λe_{t-1} سيكون موجباً، مما يؤدي إلى أن تكون ΔY_t موجبة أي سيتجه Y_t للارتفاع في الفترة t .¹ حيث يدل تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) على

¹ - Gujarati, Damodar N. **Basic Econometrics**, Fourth Edition, (McGraw-Hill Inc: USA, 2003), p 825.

وجود علاقة سببية في المدى الطويل وفي المدى القصير¹، فيمكن استخدام اختباري F والمتغيرات التفسيرية (Explanatory Variables) للفترات المتباطئة من أجل تحديد العلاقة السببية في الأجل القصير²، في حين السببية في المدى الطويل يتم تحديدها من خلال معنوية إحصاءة (t) الخاصة بمعامل حد تصحيح الخطأ (λ) (Error Correction Terms) (ECT)*؛ حيث تتحقق المعنوية إذا كانت إحصاءة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية، فإذا كان معامل حد تصحيح الخطأ سالبا ومعنوياً، فإن ذلك يبين الميكانيكية التي يجري بها تصحيح أي اختلال في التوازن في المدى القصير، للوصول إلى الوضع التوازني في المدى الطويل بين المتغير التابع وبقية المتغيرات الأخرى.

ولقد تم تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ وذلك بالاعتماد على فترة تباطؤ زمني تساوي (1) وهو عبارة عن اختبار للسببية في المدى الطويل، وكانت النتائج موضحة في الجدول رقم (5) كالتالي:

¹ - Apergis, N., and Payne, J. E. (2009), "Energy Consumption and Economic Growth in Central America", Energy Economics, 31, PP. 218.

² - خالد بن حمد بن عبد الله القدير: المرجع نفسه، ص 215.
* أنظر المعادلة (1).

جدول رقم (5)

نتائج اختبار نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)

المتغير Variable	حجم التسهيلات الاتتمانية Δ (CF)	الودائع Δ (DEP)	سعر الفائدة الحقيقي على الاقراض Δ (IR)	حجم السكان $\Delta L(Pop)$
ECT	-0.105	0.093	-0.103	0.000
Std. Error	-0.221	-0.081	-0.148	0.000
t-statistic	(-0.475)	(1.143)	(-0.696)	(-6.177)

** معنوي عند 1%.

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات Eviews

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن معامل حد تصحيح الخطأ (ECT) للمتغير التابع $\Delta(CF)$ سالب وغير معنوي إحصائياً بقيمة (-0.105) ما يعني أنه لا توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للدراسة، أي لا توجد هناك آلية ذاتية لحجم التسهيلات الاتتمانية لأن يعود للتوازن في المدى الطويل.

وبعد أن تم إخضاع المتغيرات إلى اختبار جذر الوحدة والذي أثبت استقرار المتغيرات عند الفروق الأولى لها، واختبار التكامل المشترك الذي دل على وجود أكثر من متجه تكاملي مشترك، مما لا يسمح بتفسير المعاملات على أنها مروانات للمدى الطويل، وحسب قاعدة (Granger)، فإن وجود علاقة بالمدى الطويل يعني وجود علاقة بالمدى القصير وغير ذلك فإن البيانات تتحرك في اتجاهات مختلفة.

الخاتمة

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير كل من حجم الودائع، سعر الفائدة الحقيقي، عدد السكان، على السياسة الائتمانية للبنوك التجارية الجزائرية ممثلة بحجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبلها. باستخدام بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1989 إلى 2009. وقدمت الدراسة تحليلاً قياسياً باستخدام نموذج التكامل المشترك ونموذج متجه تصحيح الخطأ. توصلت الدراسة إلى نتائج مرتبطة بالتحليل الوصفي ونتائج مرتبطة بالتحليل القياسي. حيث أن:

1- حجم التسهيلات الائتمانية (الائتمان المصرفي) مر بمرحلتين، مرحلة تمتد من 1989 إلى 2000، تميز خلالها بالنمو بمعدلات موجبة، ومرحلة تميز فيها بالانخفاض والنمو السالب خلال الفترة (2001-2008).

2- حجم الودائع المصرفية تميز بالارتفاع المستمر والنمو بمعدلات متزايدة خلال فترة الدراسة (1989-2009).

3- تذبذب أسعار الفائدة الحقيقية، قبل وبعد الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر.

4- السياسة الائتمانية للبنوك التجارية الجزائرية تتأثر إيجاباً بحجم السكان (Pop)، وتتأثر سلباً بسعر الفائدة الحقيقي على الإقراض (IR) وحجم الودائع (Dep).

5- هناك علاقة تكاملية بين حجم التسهيلات الائتمانية وكل من المتغيرات المستقلة (حجم الودائع، سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض، حجم السكان).

6- لا توجد علاقة سببية توازنية طويلة الأجل بين السياسة الائتمانية للبنوك الجزائرية ممثلة بحجم التسهيلات الائتمانية وكل من حجم الودائع، سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض وحجم السكان.

وعليه تطرح الدراسة بعض التوصيات التي يمكن أن تسهم في تفعيل دور الجهاز المصرفي الجزائري في تحقيق الهدف الاجتماعي والاقتصادي المرغوب المتمثل في النمو الاقتصادي:

1- تحديد سياسة ائتمانية واضحة لكل بنك.

2- أن تتظافر جهود الحكومة والبنك المركزي في سبيل ايجاد بيئة ملائمة للائتمان المصرفي، من خلال التأثير الجيد والتحكم في الطلب والعرض عليه. من خلال تعبئة المدخرات ووضعها في القنوات الصحيحة وما يتلاءم مع متطلبات النمو الاقتصادي.

3- ضرورة تشجيع الاستثمار أكثر الذي يدفع البنوك لتحسين سياستها الائتمانية.

المراجع:

- [1] بهلول، محمد بلقاسم حسن. الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية، مطبعة حلب، الجزائر، 1993.
- [2] بوزيدة، حميد. النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح في الفترة 1992-2004. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.
- [3] الحسيني، فلاح حسن. الدوري، مؤيد عبد الرحمن. إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
- [4] الخضير، محسن أحمد. الائتمان المصرفي، منهج متكامل في التحليل والبحث الائتماني، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1997.
- [5] العامري، عادل قائد فارح. أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن. رسالة ماجستير، الأردن، 2003.
- [6] العنوم، عامر. دور الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية للحالة الأردنية للفترة 1985-2000، رسالة ماجستير، الأردن، 2002.
- [7] عطية، عبد القادر محمد عبد القادر. الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
- [8] عقل، مفلح. السياسة الائتمانية للمصرف التجاري، نشرة مجلة البنوك في الأردن، مجلد 2، عدد 3، 1984.
- [9] الفتلاوي، كامل علاوي كاظم، و الزبيدي، حسن لطيف. القياس الاقتصادي النظرية والتحليل، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- [10] القدير، خالد بن حمد بن عبد الله: تأثير الائتمان المصرفي لتمويل الواردات على الواردات في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 21 (2). 2005
- [11] الموسوي، ضياء مجيد. الإصلاح النقدي، دار الفكر الجزائر، الطبعة الأولى، 1993.
- [12] النجار، فايق جبر حسن. التحليل الائتماني: مدخل إتخاذ القرارات، مطبعة بنك الإسكان، عمان، 1999.
- [13] قانون 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض
- [14] Apergis, N., and Payne, J. E., "Energy Consumption and Economic Growth in Central America", **Energy Economics**, 31, 2009.
- [15] Bryman, A. and Cramer, D. Quantitative Data Analysis with SPSS release 10 for Windows: **A guide for Social Scientists**. 1st ed., East Sussex: Routledge, 2001.
- [16] Eviews 4 User's Guide I. **Quantitative Micro Software (QMS)**.
- [17] Gujarati, Damodar N. Basic Econometrics. McGraw-Hill, International Edition, 2003.
- [18] Kennedy, P. **A Guide to Econometrics**. 4th ed. Oxford: Blackwell, 1998.
- [19] Services du chef du gouvernement, Le plan de la relance économique 2001-2004, les composantes du programme.
- [20] السياسة الائتمانية والائتمان المصرفي في ليبيا
<http://www.cbl.gov.ly/pdf/048fblnLhLLtmKccXTg.pdf>
- [21] موقع البنك المركزي الجزائري
www.bank-of-algeria.dz
- [22] موقع البنك الدولي
www.worldbank.org

الملاحق

ملحق رقم (1): متغيرات نموذج الدراسة

Year	Variables	Domestic Credit Facilities % of GDP(1)	Deposits % of GDP(2)	Real Interest rate%(3)	Log(Pop)(4)
1989		90.63	37.80	-10.90	17.02
1990		78.43	32.11	-17.90	17.05
1991		59.63	26.45	-5.04	17.07
1992		55.45	27.38	-4.75	17.09
1993		59.03	31.69	-4.45	17.12
1994		47.23	29.78	-10.13	17.14
1995		45.04	24.68	-7.90	17.16
1996		38.32	21.79	-4.05	17.17
1997		38.59	23.91	8.14	17.19
1998		41.38	39.34	15.10	17.20
1999		45.82	38.68	-0.10	17.22
2000		28.27	34.97	-11.72	17.23
2001		36.22	42.01	8.73	17.25
2002		37.95	46.80	6.55	17.26
2003		31.65	46.41	-0.18	17.28
2004		22.11	44.16	-2.38	17.29
2005		7.71	39.27	-7.26	17.31
2006		4.08	41.31	-2.95	17.32
2007		(-3.14)*	45.92	0.62	17.34
2008		(-12.21)*	44.72	-5.76	17.35
2009		30.21	47.10	19.24	17.37

المصدر: احصاءات صادرة عن البنك الدولي والبنك المركزي الجزائري (www. worldbank.org) و (www.bank-of-algeria.dz)

* في العمود رقم (1) من الجدول أعلاه، نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الناتج المحلي الإجمالي سالبة في السنتين 2007 و 2008 يرجع إلى القيمة السالبة للتسهيلات الائتمانية خلال هاتين السنتين، وقد اتفقت الإشارة السالبة لهاتين القيمتين من كلا المصدرين أعلاه، دون تبريرها. ولأمانة العلمية، وانعدام مصادر أخرى لاستقاء بيانات السلاسل الزمنية حول الاقتصاد الجزائري، وكذا ضرورة وجود سلسلة زمنية طويلة المدى نوعاً ما لأغراض التحليل بحزم الاقتصاد القياسي، فقد حافظ الباحث على نفس البيانات مستخدماً إياها في التحليل.